

مشاريع إبادة الأرمن والسريان والأكراد... استمدت جذورها من الأيديولوجية العنصرية الطورانية الأقيليات في تركيا... مشروع إبادة بتوقيع «سيفر» و«لوزان»



... ومذبحة ضد السريان والأشوريين



مذبحة ضد الأرمن في بدايات القرن العشرين

في 10 من المئة من مجموع السكان، كما تقرر تهجير ما لا يقل عن 200 ألف شخص. وعلى رغم أن هذا المشروع أثار جدلاً، فإن كثيراً من بنوده طبقت في الواقع، وكان وضع الأرمن صعباً على وجه الخصوص، خصوصاً بعدما شن المجلس التركي حملة مسعورة ضدهم. وأعلن خالد بك - نائب أردهان - وسط تصفيق أعضاء مجلس الأمة أن «مستقبل وسعادة الأمة الأرمنية هو في أيدي الأتراك، ولو أخذنا في الاعتبار قتل مجموعة من الشهداء الأتراك... وقتل جمال باشا وغيره من الأبرياء... لكان علينا أن نقضي على الشعب الأرمني ونبقى حاقدين على الأرمن.

ونتيجة لهذه السياسة فإن البقية الباقية من السكان الأرمن، أرغمو في النصف الثاني من عشرينات القرن الحالي إما إلى الهجرة خارج تركيا، أو الانتقال إلى مدينة اسطنبول. وأما الأكراد فقد ظلوا يتعرّضون للاضطهاد العرقي وما زالوا... في حزيران عام 1934 أصدر المجلس قانون الاستيطان رقم (2510) الذي تضم الحكومة بموجبه برنامجاً للهجرة وتوزيع الأقيليات. لقد جرى تقسيم أراضي تركيا، وفقاً للخريطة التي وضعتها وزارة الداخلية والمصدقّة من الحكومة إلى مناطق:

الأولى: تضم المناطق التي يجب أن يتركز فيها الأتراك.

الثانية: تتكون من المناطق المخصصة لتوزيع المهاجرين الذين يجب أن يشتريوا الثقافة التركية.

الثالثة: تضم المناطق التي يجب إخلاؤها لأسباب اقتصادية وصحية وثقافية وسياسية وعسكرية، ويمنع التنقل أو السكن فيها... ونظراً لأن الأكراد والأرمن كانوا يعيشون بصورة رئيسية في هذه المناطق، فإن مسألة تهجيرهم قد أصبحت أمراً مفروغاً منه. أخيراً... هذا مختصر للمسلك التركي «الديمقراطي» تجاه «الأقيليات» الإثنية والمذهبية، الذي يحول دون أي طموح في الحرية والاستقلال. أما مواقف السدول المنتصرة في الحرب وبخاصة إنكلترا وفرنسا، فلم تكن بأفضل من مواقف الطورانيين تجاه الشعوب القاطنة في ظل الإمبراطورية العثمانية. لأن هذه الدول - على رغم تغنيها بالمبادئ والقيم الإنسانية - استغلت هي الأخرى طموح وتطلعات هذه الشعوب، استبدلت التحرر من النير العثماني بأشعب استغلال، ويكفي التذكير هنا كيف أن معاهدة «سيفر» التي أقرت بحق الكردي والأرمني في الاستقلال، استبدلت بمعاهدة «لوزان» بعد أن رضخ الأتراك لشروط الحلفاء، وكفوا عن معارضة فرنسا وإنكلترا في تقسيم المنطقة، أو ما سمي بتركة الرجل المريض، في ما بينهما بموجب اتفاقية ساكس - بيكو. هذه الاتفاقية ذاتها التي مهدت لقيام دولة الانتصاب «الإسرائيلي» على الجزء الجنوبي من بلادنا السورية، التي شاءها القدر أن تكون هي الأخرى ضحية المؤامرات والتقسيمات من الشمال والجنوب.

(1916.9.15) عبرت عن النهج الفطري المتواصل في الأتراك تجاه الشعوب التي ليست من عرقها ولا من دينها في رأيهم «هذه الشعوب ليست من بني البشر في حقوقها بل هي دواب فقط... يجب أن يدمروا من دون شفقة»، لعلنا لا نستطيع التمييز بين هذا النص والنصوص التلمودية التي تدعو إلى إبادة الجنس البشري.

وفي ربيع عام 1924 قدمت الأوساط الطورانية مشروعاً لإقامة مناطق أو خط استقرار للأقيليات القومية. وبمقتضى هذا المشروع على الأرمن السكن شرق خط صامسون - سيليفكا، وعلى الجورجيين ولاية ريزا، أردخان وقارص. ولم يستطع السوربيون السكن في المناطق المجاورة للسهل الخصيب، وقد حظر على غير الأتراك بناء مراكز سكنية مستقلة، أما في المدن فقد تقرر أن لا تزيد نسبة الأقيليات على



مذبحة ضد الأكراد في سيرناك

تصاعد من جراح الذاكرة، ثمة رأي عام يؤكد أن مشاريع إبادة الأرمن والسريان والأكراد. استمدت جذورها من الأيديولوجية العنصرية لتركيا الطورانية، التي على رغم رفضها تحمل مسؤولية عمل قامت به جمعية الاتحاد والترقي، منذ قرن، إلا أنها تدرج جيداً أن اعترافاً من هذا النوع يعني استعادة الأراضي السليبية التي هُجر منها الأرمن والسريان والأكراد.

لا شك في أن جريمة إبادة الجنس، التي مارسها الدولة التركية، شكّلت أهم الاعتداءات على حق الشعوب، ليس ثمة ما هو أشدّ خطورة على الصعيد الجنائي، من السياسة الحكومية المتعددة الرامية إلى القضاء المنظم لشعب، نتيجة هويته التاريخية الخاصة. ولعل رسالة طلعت بك وزير الداخلية التركي

أرصفة العرقا وأمام سفن الحلفاء. واستبدلت «سيفر» بمعاهدة «لوزان» التي أصابت الحركة القومية الأرمنية في الصميم، وبصدمة كبيرة، إذ لم تات على ذكر الشعب الأرمني وحقوقه القومية، بل كرست سيطرة تركيا على الجزء الغربي من أرمينيا (أهم مدنها: قارص - أردهان - طرابزون).

أما بالنسبة إلى العلويين، فلا وجود لإحصاء رسمي معترف به لعدد السكان، إذ لا يوجد اعتراف رسمي بهم، بعد أن حظرت ممارساتهم منذ أن أصدر أتاتورك سنة 1925 قانوناً حظر فيه المجموعات الدينية.

إن نقي حق الشعبين الأرمني والسوري (السريان، الأكراد) في الاستقلال، وعلى رغم اعتراف سيفر القانوني، هذا النقي جاء نتيجة لتأمر الاستعمار الأرمنية التي تطورت وتعرّزت حركتها التحررية. ولأحاجه للبرهان هنا على أن هذه الوقائع قد طرحت على بساط البحث استقلال الجزء المحتل من أرمينيا والمناطق السورية (اسكندرونة وديار بكر ومرعش وأضنة وعتاب ومادين ونصيبين وهكاري) ولهذا السبب ما إن وصل كمال أتاتورك إلى شرق الأناضول، حتى قام بتجميع القوى لتعزيز مواقع الأتراك في هذه المنطقة التي يسكنها السريان والأكراد والأرمن. وليس عبثاً أن أول سفر سوفيائي في تركيا «س.ي. أرلوف» أشار إلى فهم أتاتورك الخاطيء لحق الأمم في تقرير المصير، كتب السفير يقول: «إن كمال أتاتورك كان يدافع عن حق الأتراك في الاستقلال، في حين أنه

كان يرفض مثل هذا الحق للأرمن والأكراد». إن فشل أول ثورة كردية (بداية 1919) لنيل استقلالها لم يعن أن الأتراك (الكماييين) استطاعوا القضاء عليها، بل اعتبرت الثورة في هذه المرحلة كعامل من العوامل المهمة التي استقطبت اعترافاً دولياً بها، وقد تكزّست بعد ذلك عبر معاهدة «سيفر» الموقعة في 1920/8/10، وعلى رغم أن هذه المعاهدة بقيت حبراً على ورق، فإن بنودها احتوت على مؤشرات مهمة في تحديد سياسة الدول الغربية الكبرى في الشرق الأوسط، كما حدّدت موقع ومستوى الحركة التحررية الكردية التي ما كان من الممكن تجاهلها... إنها شكّلت انعطافاً مهماً جداً في تطور المسألة الكردية.

غير أن اتفاقية (سيفر) كانت ميتة منذ ولادتها، مع توطد مواقع كمال أتاتورك في السلطة، إذ ما لبثت أن استبدلت بمعاهدة «لوزان» عام 1923 التي احتفظت بموجبه تركيا بكل الأراضي التي تسطر عليها تقريباً، ولم يرد ذكر المسألة الكردية في هذه المعاهدة. أما على صعيد المسألة الأرمنية، فبعد انهيار تركيا في 1918/10/30 انطلقت مرحلة جديدة من الكفاح القومي الأرمني، دفعت الجسم الدولي وقتها إلى الشعور بمعاناته جراء العنصرية الطورانية، التي تجاوزت النازية بممارساتها وبارشوات بعيدة جداً. ولما جرى التوقيع على اتفاقية «سيفر» 1920/8/10 اعترف العالم بأرمينيا كدولة مستقلة ذات سيادة، والتي اشترك في التوقيع عليها ممثل الأرمن أوديس أهورانيان، اعترف العالم بأرمينيا كدولة مستقلة ذات سيادة، إذ لا بنودها بقيت أيضاً كصفتها الكردية حبراً على ورق، بعد مجيء أتاتورك إلى السلطة، وارتكابه مجزرة إزمير ضد الأرمن، التي ذهب ضحيتها ما يقارب الألفي أرمني (2000) على

وحيث نشبت الحرب العالمية الأولى عملت الإمبراطورية العثمانية على تصوير النزاع بأنه صراع بين النزعة الجودوية الإسلامية (المحمدية) والقوى المسيحية في التقايم الثلاثي (الحلفاء). ومالت غالبية الرعايا العثمانيين بصرف النظر عن الخلفية العرقية، إلى قبول هذا التصنيف على علته إلا أن موقف شريف مكة المتحالف مع البريطانيين كان استثناءً (في ذلك الوقت) قضى على الزعم العثماني بأن الحرب هي صراع بين الإسلام ودار الحرب. وبعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، اشتدت نزعة التعصب التركي الداعية إلى تتركيز وصهر «الأقيليات» الإثنية بالقوة، وكل ذلك ساهم في تكوين الوعي القومي عند الأقيليات السورية والأرمنية التي تطورت وتعرّزت حركتها التحررية. ولأحاجه للبرهان هنا على أن هذه الوقائع قد طرحت على بساط البحث استقلال الجزء المحتل من أرمينيا والمناطق السورية (اسكندرونة وديار بكر ومرعش وأضنة وعتاب ومادين ونصيبين وهكاري) ولهذا السبب ما إن وصل كمال أتاتورك إلى شرق الأناضول، حتى قام بتجميع القوى لتعزيز مواقع الأتراك في هذه المنطقة التي يسكنها السريان والأكراد والأرمن. وليس عبثاً أن أول سفر سوفيائي في تركيا «س.ي. أرلوف» أشار إلى فهم أتاتورك الخاطيء لحق الأمم في تقرير المصير، كتب السفير يقول: «إن كمال أتاتورك كان يدافع عن حق الأتراك في الاستقلال، في حين أنه

نظام مارديني

في البداية تبدو أي قراءة لا تأخذ في الاعتبار التركيب الاثنولوجي - السكاني للمنطقة (سورية الطبيعية - أرمينيا - تركيا - إيران) قراءة لا تصل إلى نتيجة، لأنها تتعالم عن الواقع ولا تستعمل المنهج العلمي في تحليلها للأمور، وبالتالي تبقى النتيجة النهائية لها مجردة من الواقع وبعيدة عن التفكير العلمي بالمستقبل.

وإذا كان من الأهمية الاعتراف بأخطأ الماضي، وبأن السياسات الشوفينية والعنصرية، التي قادت مراحل المنطقة نحو نقطة التنازم القسوى، إلا أنه ليس مهما اليوم الخوض بأمور المسألتين الأرمنية والكردية كحدث حاصل، وفق قواعد معالجة السياسة الدولية (الفرنسية - الإنكليزية - الأميركية - الروسية) لها، لأن هذه القواعد ومن منظور الحدث السياسي، جعلت الأقيليات شائناً مطلقاً غريباً عن المنطقة. ومن ناحية ثانية وضعتها في الموقع المعاكس لمحور الحياة العام الذي استقطبنا.

الأرمن والأكراد إذا كانوا ضحايا التشابكات السياسية والأحداث المتأزمة، وهناك من عمد إلى استغلالهم كورقة ضغط باتجاه تغيير الوضع القائم، في السلطنة العثمانية... ليتحولوا بعد ذلك إلى وقود للمصالح التركية - الإيرانية - السوفياتية - الأميركية - الأوروبية.

أما عند الفوص في المسألتين الأرمنية والكردية كظاهرة في المنطقة، شأنها كباقي الإثنيات أو المذاهب، فإننا لا بد أن نصل لتوصيف عام، أو صورة جلية للجائتين الأرمنية والكردية، بحيث أننا نملك معلومات عن المسألتين وظرفهما التاريخي، وحتى بعضاً من ثقافة شعبيهما، وهذه المعالجة التي كانت من مهمة الإعلام العربي، استهلكت المسألتين بشكل كامل، ووقعت في الملعب نفسه الذي تناولتهما به السياسة الدولية، لذا فإن ذلك الكم من التوصيف للمسألتين الأرمنية والكردية أبقاهما مطلقين، وجردهما عن الانتماء للبيئة، وأغل حقيقة أن تشابكاتهما المعقدة هي من صلب قضايا المنطقة الأساسية.

لن ننطلق في نهاية مقدمتنا هذه. مما يسمى في السياسة بهنط الاستبداد الشرقي» لأن اعتماد هذه النظرة سيجعل من أي معالجة للمسألتين الأرمنية والكردية، شأناً يخضعهما للعموميات، ولكننا نستعرف بأنهما تأثرتا بهذا النمط الذي طبق بعمومية المنطقة برمتها من دون أن تتعامل مع الواقع كأنماط حضارية فيها «المنطقة»، فكان نمط الاستبداد الشرقي شكلاً حكم المنطقة ككل، وإذا كانت نتائجه لا تزال حية فهي تبقى أقل حيوية وتأثيراً من أحداث معاصرة عنيفة وسريعة.

وحيث نشبت الحرب العالمية الأولى عملت الإمبراطورية العثمانية على تصوير النزاع بأنه صراع بين النزعة الجودوية الإسلامية (المحمدية) والقوى المسيحية في التقايم الثلاثي (الحلفاء). ومالت غالبية الرعايا العثمانيين بصرف النظر عن الخلفية العرقية، إلى قبول هذا التصنيف على علته إلا أن موقف شريف مكة المتحالف مع البريطانيين كان استثناءً (في ذلك الوقت) قضى على الزعم العثماني بأن الحرب هي صراع بين الإسلام ودار الحرب. وبعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، اشتدت نزعة التعصب التركي الداعية إلى تتركيز وصهر «الأقيليات» الإثنية بالقوة، وكل ذلك ساهم في تكوين الوعي القومي عند الأقيليات السورية والأرمنية التي تطورت وتعرّزت حركتها التحررية. ولأحاجه للبرهان هنا على أن هذه الوقائع قد طرحت على بساط البحث استقلال الجزء المحتل من أرمينيا والمناطق السورية (اسكندرونة وديار بكر ومرعش وأضنة وعتاب ومادين ونصيبين وهكاري) ولهذا السبب ما إن وصل كمال أتاتورك إلى شرق الأناضول، حتى قام بتجميع القوى لتعزيز مواقع الأتراك في هذه المنطقة التي يسكنها السريان والأكراد والأرمن. وليس عبثاً أن أول سفر سوفيائي في تركيا «س.ي. أرلوف» أشار إلى فهم أتاتورك الخاطيء لحق الأمم في تقرير المصير، كتب السفير يقول: «إن كمال أتاتورك كان يدافع عن حق الأتراك في الاستقلال، في حين أنه

سياسة «فرق تسد»

منذ أوائل القرن العشرين تولت جمعية تركيا الفتاة مقاليد الأمور، بعد انقلاب على السلطان عبد الحميد عام 1908 ومنذ سيطرة الضباط الأحرار على تركيا الفتاة، اتخذوا مواقف عنصرية متشددة من جميع الأقوام، ولضمان سلطتهم وهيمنتهم أتبعوا سياسة «فرق تسد» في ضرب الشعوب والجماعات بعضها ببعض، وبهذا أغرقوا البلاد في بحر من الدماء.

وفي هذا الصدد نتبغى الإشارة إلى قوات «الفرسان الحميدية»، التي شكّلها السلطان عبد الحميد في نهاية القرن التاسع عشر، والتي كانت عبارة عن تجمّع لقوات المتطوعين من الإقطاعيين الأكراد، وقد حققت الحكومة التركية (فتنتها) هدفها الأول عندما شاركت هذه القوات أنصارت تركيا الفتاة بمذابح الأرمن عام 1915. وفي الحرب ضد روسيا، إلا أن هذه القوات لم تبق على عهدا مع السلطان، إذ إن عدداً كبيراً من قطعات «الحميدية» انتقلت أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانب القوات الروسية وحملت السلاح ضد الحكومة العثمانية.

لم يلغ كمال أتاتورك مؤسسة «فرسان الحميدية»، بل خطط إلى استخدام هذه القوات في حرب عدوانية ضد أرمينيا وشعبها من وراء القفاس وكذلك في «تهديّة» الانتفاضات الكردية على أتاتورك ومؤسسته.

واشنطن تراقب بيونغ يانغ «عن كذب»

خشية قيامها بتجربة نووية جديدة

أعلنت الولايات المتحدة أنها تراقب كوريا الشمالية «عن كذب» في أعقاب تحذيرات من كوريا الجنوبية بأن بيونغ يانغ ربما تحضر لتجربة نووية رابعة قبل زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لسول.

وصرح المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني للصحافيين على متن الطائرة الرئاسية «أيرفورس وان» التي نقل أوباما في جولته التي تمتد أسبوعاً إلى آسيا، أن أي تحرك تقوم به كوريا الشمالية «سيكون على الأرجح انتهاكاً للعديد من الالتزامات التي قطعناها، ولكن بالطبع وللأسف فقد فعلوا ذلك مرات عدة في السابق».

ورفض كارني التعليق على صحة ما أوردته وزارة الدفاع الكورية الجنوبية حول رصد لها لتزايد النشاط في موقع رئيسي للتجارب النووية في كوريا الشمالية.

وكان المتحدث باسم وزارة الدفاع الكورية الجنوبية كي مين - سيوك صرح للصحافيين في وقت سابق أن «جيشنا يرصد الكثير من النشاط في وحول موقع يونغغيري للتجارب النووية»، وأكد كارني «سراقب الوضع عن كذب».

وأعلن معهد جامعي متخصص في الدراسات الكورية أنه لاحظ «عمليات جديدة» في موقع يونغغيري-ري للتجارب النووية، وذلك استناداً إلى تحليله لصور التقطتها أقمار اصطناعية تجارية. وهذه الصور التي التقطت السبت الفائت تظهر خصوصاً صناديق ومعدات نقلت إلى جانب الموقع النووي، بحسب ما أفاد المعهد الأميركي - الكوري للعلاقات الدولية التابع لجامعة جونز هوبكنز على موقعه الإلكتروني، 38 نوت».

ولكن المعهد لفت إلى أن هذا النوع من الأنشطة ليس على مستوى التحضيرات التي رصدت قبيل التجارب النووية السابقة، مضيفاً أنها يمكن أن تكون «بداية تحضيرات لإجراء تجربة» نووية، ويمكن أن تكون «عمليات صيانة بعد فصل شتاء طويل».



بريطانيا تفتح الباب لاستلام تقارير حول نشاط «الإخوان»

وبحسب التوجيهات التي نشرها المكتب، فإنه باستطاعة الجهات المهتمة الإلاء بإفاداتها، مع اتباع مجموعة من الإرشادات، وهي أن الأوراق المقدمة يجب ألا تتجاوز ثلاثة آلاف كلمة، وأن تتضمن موجزاً لا يتجاوز 500 كلمة، وأن يكون استخدام الألوان بالحد الأدنى، وترقيم الفقرات، إضافة إلى توضيح هوية مقدم الورقة وصفته (مثلاً أرسلهما ممثل عن مؤسسة ما بالنيابة عن المؤسسة)، مشيرة إلى أن الأوراق كافة يجوز نشرها، كلياً أو جزئياً، وإن كان أي من المواد يجب أن يبقى سرياً، فيجب الإشارة إلى سريته بوضوح، والحد النهائي لاستلام الإفادات هو 30 أيار. وحده مكتب رئيس الحكومة البريطانية طريقتين لإرسال الإفادات، إما إرسالها عبر البريد العادي أو الإلكتروني.

القانوني، هذا النقي جاء نتيجة لتأمر الاستعمار الأرمنية التي تطورت وتعرّزت حركتها التحررية. ولأحاجه للبرهان هنا على أن هذه الوقائع قد طرحت على بساط البحث استقلال الجزء المحتل من أرمينيا والمناطق السورية (اسكندرونة وديار بكر ومرعش وأضنة وعتاب ومادين ونصيبين وهكاري) ولهذا السبب ما إن وصل كمال أتاتورك إلى شرق الأناضول، حتى قام بتجميع القوى لتعزيز مواقع الأتراك في هذه المنطقة التي يسكنها السريان والأكراد والأرمن. وليس عبثاً أن أول سفر سوفيائي في تركيا «س.ي. أرلوف» أشار إلى فهم أتاتورك الخاطيء لحق الأمم في تقرير المصير، كتب السفير يقول: «إن كمال أتاتورك كان يدافع عن حق الأتراك في الاستقلال، في حين أنه

القانوني، هذا النقي جاء نتيجة لتأمر الاستعمار الأرمنية التي تطورت وتعرّزت حركتها التحررية. ولأحاجه للبرهان هنا على أن هذه الوقائع قد طرحت على بساط البحث استقلال الجزء المحتل من أرمينيا والمناطق السورية (اسكندرونة وديار بكر ومرعش وأضنة وعتاب ومادين ونصيبين وهكاري) ولهذا السبب ما إن وصل كمال أتاتورك إلى شرق الأناضول، حتى قام بتجميع القوى لتعزيز مواقع الأتراك في هذه المنطقة التي يسكنها السريان والأكراد والأرمن. وليس عبثاً أن أول سفر سوفيائي في تركيا «س.ي. أرلوف» أشار إلى فهم أتاتورك الخاطيء لحق الأمم في تقرير المصير، كتب السفير يقول: «إن كمال أتاتورك كان يدافع عن حق الأتراك في الاستقلال، في حين أنه

القبض على طالبين يشتبه بأنهما

من قرصنة «أنونيموس» في كمبوديا

أنشطة المشتبه بهما». ونشطت «أنونيموس» الكمبيوترية بشكل خاص منذ الانتخابات العامة التي أجريت العام الماضي، والتي يقول حزب المعارضة إنه شابهها أعمال تزوير واسعة النطاق. كذلك شهدت البلاد احتجاجات عدة مناهضة للحكومة في الشوارع، وفي أيلول الماضي، نشرت عناصر «أنونيموس» بياناً على الإنترنت قالت فيه إنها «أعلنت الحرب» على الحكومة بعد إطلاق الشرطة النار على متظاهرين وسقوط قتيل.

إلكترونية عدة، من بينها مواقع خاصة باللجنة الوطنية للانتخابات ووحدة مكافحة الفساد ووزارة الشؤون الخارجية، وسرقة معلومات سرية. ويواجهان حال إدانتها عقوبة السجن لمدة تصل إلى عامين. ونقلت صحيفة «بنوم بنه بوست» عن تشهاي سينارث، رئيس إدارة الأمن الداخلي بوزارة الداخلية، القول إن «سلطات إدارة الأمن الداخلي أجرت تحقيقاً (بالتعاون) مع مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي على مدار ثمانية أشهر حول

أفادت تقارير إعلامية كمبودية أمس بأن الشرطة ألقت القبض على طالبين جامعيين يشتبه بانتماثهما الفرع الكمبيوترية من مجموعة قرصنة الإنترنت الدولية المعروفة باسم «أنونيموس»، وذلك بعد تحقيقات جرت بمشاركة مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «أف بي آي». وذكرت صحيفة «كمبوديا ديلي» أن «يون خينغ مونغكول وتشو سونغفينغ يدرسان تكنولوجيا المعلومات». واتهم الطالبان باختراق مواقع